مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 23 /ايلول/2025
المجلد(6)- العدد(3)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا 1923 – 1945

أ. د. عصام كاظم عبد الرضا
كلية التربية – الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: تركيا، السياسة الأمريكية، مصطفى كمال

الملخص:

لم يندفع الأمريكان نحو منطقة الشرق الأوسط عموماً، ونحو تركيا خصوصاً، منذ وقت مبكر، كما هو الحال بالنسبة للدول الأخرى التي وجدت أن مصالحها المتنامية تقتضي منها محاولة الهيمنة على الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والسياسية في هذا البلد الشرق الأوسطي، ولعل من أهم الأسباب وراء ذلك هو عدم الحاجة الملحة للرأسمالية الأمريكية بعد الى أسواق الإمبراطورية العثمانية، وسيطرة وتغلغل وأطماع الدول الأوربية الأخرى في هذه الإمبراطورية، فضلاً عن البعد الجغرافي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين هذه البلاد، وبسبب عدم تطور وسائط النقل بدرجة كافية بحيث تقلل من تأثير هذا البعد، لذلك كان من الطبيعي أن لا يندفع الأمريكيون كثيراً في هذا المجال، وتأخروا، قياساً الى غيرهم، في محاولتهم مد نفوذهم الى هذه المنطقة.

المقدمة :

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الثامن عشر ضرورة حماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط بعد أن أصبحت واحدة من أكبر الدول الصناعية في العالم، وتمتلك طاقات هائلة، مع توفر فائض كبير في النقد والإنتاج الصناعي، فحاولت أن تجد لها منافذ متعددة لتصريف منتوجاتها، مبتدعة لها مبررات مختلفة وصياغات فكرية متعددة، وازدادت التوجهات الأمريكية نحو المنطقة عندما دخلت الرأسمالية فيها مرحلة الاحتكار والاستعمار في أواخر القرن التاسع عشر، فإنها وأن تأخرت عن عدد قليل من الدول الأوربية الكبرى مثل بريطانيا وألمانيا، إلا أن إمكانياتها الاقتصادية أعطتها زخماً وقوة للحاق بهذه الدول وغيرها، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من بزها بسرعة فائقة قل نظيرها.

يرتبط التغلغل الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بسياستها تجاه الدولة العثمانية التي أخذت منحنيات ومستويات مختلفة ما بين أرسال البعثات التبشيرية والتغلغل الاقتصادي في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) وحصول بعض المؤسسات الرأسمالية الأمريكية على مواقع أقدام لها في الحياة الاقتصادية للامبراطورية العثمانية رغم أن هذه العلاقات الاقتصادية لم تصل الى ما وصلت إليه العلاقات الاقتصادية البريطانية مع الإمبراطورية نفسها في المدة ذاتها.

ألقت المتغيرات الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بظلالها على السياسة الأمريكية تجاه تركيا بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وعقد المؤتمرات والمعاهدات الدولية التي قسمت ممتلكات هذه الإمبراطورية بين الدول المنتصرة في الحرب، وخروج الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة بعدها، وتحقيقها الأرباح الهائلة أثنائها، فكان من الطبيعي أن يحدث تغيير كبير في تناسب القوى على المسرح الدولي، وأصبحت الحاجة ملحة في نظر الاحتكارات الرأسمالية الأمريكية من أجل إيجاد منافذ جديدة للرأسمال الأمريكي وإنتاجه الهائل المتراكم سواء في شكل نقد سائل أم سلع مصنعة، فكان من الضرورة بمكان أن يكون لتركيا بعد قيام الجمهورية فيها سنة 1923 مكاناً مهماً في المدرك السياسي والاقتصادي والعسكري الأمريكي خلال المدد من تأسيس الجمهورية التركية بزعامة مصطفى كمال حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945 التي حولت الولايات المتحدة الأمريكية الى أقول دولة عسكرية واقتصادية وسياسية في العالم على الإطلاق.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في أنه يسلط الضوء على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا في مرحلة مهمة من مراحل التاريخ المعاصر لمنطقة الشرق الأوسط، حفلت بمتغيرات وأحداث غيرت خارطة العالم، وأنهت دور دول واستحدثت قيام دول أخرى مثل تركيا التي شهدت أحداثاً خطيرة تمثلت بإلغاء ما عرف بنظام الخلافة وتخلت عن مناطقها التي كانت تسيطر عليها والتي دخلت في نظام الانتداب الاستعماري، وانشغلت تركيا بحرب تحرير بلادها ضد المحتلين الأجانب سواء أكانوا يونانيين أم فرنسيين أم روساً أم غيرهم، وتمكن مصطفى كمال من تأسيس دولة جديدة في تركيا.

كان لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم علاقات ودية مع الدولة الجديدة اقتضتها مصالحها المتنامية في منطقة الشرق الأوسط ومتطلبات أن يكون لها مواطئ أقدام في هذا البلد الشرق

أوسطي، لذلك نراها تعزز وجودها فيه وتعده مرتكزاً لها بعد أن أجهد الرأسماليون والمفكرون الألمان أنفسهم المكاسب التي يمكن أن تجنيها بلادهم من التوغل في تركيا وإقامة أوثق العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية معها في مرحلة خطيرة من تاريخ العالم المعاصر بعامة، ومن تاريخ الشرق الأوسط بخاصة.

إشكالية الدراسة :

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها تبيان أهداف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا خلال السنوات 1923 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945، وبإمكاننا طرح الأسئلة الآتية:

- هل نجحت السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها داخل تركيا ؟
- ما هي محاور السياسة الأمريكية خلال سنوات الدراسة التي أمتدت على مدى اثنين وعشرين سنة ؟
- ما هو المجال الأوسع التي وجدت فيها الادارة الأمريكية ضالتها وحققت أهم أهدافها فيها ؟
- هل أصبحت تركيا مرتكزاً للسياسة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط في هذه المرحلة، وأسست للمراحل اللاحقة ؟
- ما أسباب اختيار الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا في استراتيجيتها الجديدة بين الحربين العالميتين ؟

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن السياسة الأمريكية اهتمت بتركيا ووضعتها في مدركها السياسي والاقتصادي والأمني، وعدتها الدولة الأهم في استراتيجيتها الكونية بعد الحرب العالمية الأولى، ومجالها الأوسع في تطبيق نظرياتها السياسية واختيار مدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

مناهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة في بحثها لهذا الموضوع على المنهج العلمي التاريخي الذي يستند الى ربط الأسباب بالمسببات والنتائج في إطار علمي جدلي لا يكتفي برصد الظواهر التاريخية ويتوقف عندها، وإنما يقوم ببحث الغاطس من أحداثها ويحلل أبعادها. فاعتمدت الدراسة على العرض التاريخي للأحداث، وأتباع المنهج التحليلي لفهم أفضل للسياسة الأمريكية تجاه تركيا، فاضحت الدراسة

جامعة لمنهجين هما: منهج العرض والسرد التاريخي للأحداث مع تحليل ما يقتضي منها التحليل العلمي.

هيكلية الدراسة :

تألفت الدراسة من تمهيد تاريخي للعوامل التاريخية التي أسهمت في تأخر الاندفاع الأمريكي نحو منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم عرض تاريخي للسياسة الأمريكية نحو هذه المنطقة، فضلاً عن العلاقات التي إقامتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى على الصعد الدبلوماسية والتبشيرية والاقتصادية.

تضمن المبحث الأول : أبعاد السياسة الأمريكية تجاه الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى عام (1914 – 1918) التي تورطت الدولة العثمانية في الدخول فيها، وأدى ذلك الى انهيارها التام، وقيام الجمهورية التركية على انقاضها عام 1923.

أما المبحث الثاني فتطرق الى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا (1923 – 1945)، فتطرق الى أبعاد هذه السياسة اقتصادياً وتبشيرياً وسياسياً، وبداية أدخال تركيا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي خلال مرحلة ما بعد تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923، وتعزيز هذه السياسة بعد قيام الحرب العالمية الثانية وإجبار تركيا على الدخول فيها خدمة للمصالح الرأسمالية وتحولها الى مرتكز للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهائها وانتصار الحلفاء فيها على دول الوسط.

وتضمنت الخاتمة أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

الخلفية التاريخية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا:

لم تندفع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تجهد نفسها في البحث عن أسواق لها في منطقة الشرق الأوسط ومنافسة الدول الأوربية التي وجدت لها مرتكزات في الدولة العثمانية سواء أكانت بريطانيا أم روسيا أم فرنسا، وتأخر عملية دخولها الى المنطقة بسبب سياسة العزلة التي كانت تتبعها واكتفاء الرأسمالية الأمريكية بالأسواق الموجودة في القارة الأمريكية التي لم تسمح للدول الأخرى بالتغلغل فيها[1].

رأت الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن التاسع من عشر، وتحديداً في عام 1824 ضرورة إقامة علاقات دبلوماسية مع الإمبراطورية العثمانية لحماية مصالحها التجارية من خطر الهجمات التي كان يقوم بها القراصنة في حوض البحر المتوسط[2]، فعقدت في السابع من أيار عام 1830 معاهدة مع الدولة العثمانية للصداقة والتجارة المتبادلة تمتعت بموجبها

المؤسسات الرأسمالية الصناعية الأمريكية بنظام الامتيازات التي كانت تتمتع بها قبلها الدول الأوربية الكبرى[3].

جاء هذا الاندفاع الأمريكي نحو منطقة الشرق الأوسط انعكاساً للمبدأ الذي طرحه الرئيس الأمريكي " جيمس مونرو"(G.Monro) عام 1823 والذي اكد فيه ضرورة إبعاد القارتين الأمريكيتين عن احتمال التعرض لأي استعمار أوربي جديد، ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية ضد أي اعتداء أوربي على دول هاتين القارتين، إلا أن واقع الحال كان يستهدف إخضاع دول هاتين القارتين للسيطرة الأمريكية أولا، لكي يتفرغ الأمريكيين للاندفاع نحو مناطق جديدة من العالم كان من بينها منطقة الشرق الأوسط ثانياً[4].

لم تكن دوافع تبني الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ مونرو مثالياً، بقدر ما كان التزاماً واقعياً فرضته دوافع الأمن القومي الأمريكي ولمصلحة الرأسمالية الأمريكية، وجسد ذلك مخاوفها من مخاطر أي تهديد أوربي محتمل في شؤونها لأنها لم تكن قد استكملت بعد عوامل بناء قوتها الذاتية للحيلولة دون ذلك التدخل إذا ما حدث، وبعدها حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم إثارة أي من القوى الأوربية الكبرى للحيلولة دون بلوغ التنافس الدولي الاستعماري أراضيها، فضمنت من خلال مبدأ مونرو والتطبيقات التي ارتبطت به، القبول ضمنا بتحول السيطرة الأمريكية نحو النصف الغربي من الكرة الأرضية[5].

تزامن الاندفاع الرسمي الأمريكي نحو منطقة الشرق الأوسط وفي داخل الإمبراطورية العثمانية مع توجه المؤسسات التبشيرية الأمريكية نحو هذه المنطقة، فمنذ عام 1830 تمتعت المؤسسات التبشيرية الأمريكية ومعها المؤسسات الخيرية بنظام الامتيازات الخاصة التي أقرتها معاهدة عام 1830 الموقعة بين الولايات المتحدة وبين الدولة العثمانية، وكانت هذه المؤسسات لأهميتها تمول من قبل الخزينة الأمريكية نفسها[6].

حقق المبشرون الأمريكان نجاحات مهمة في عدد من دول الشرق الأوسط المنضوية تحت لواء الإمبراطورية العثمانية، ففي مدينة صغيرة من المدن التركية وهي مدينة (سيواس) التي تقع وسط الأناضول افتتح الأمريكان (25) مدرسة بلغ عدد تلاميذ واحدة منها فقط حوالي (1500) طالباً كان معظمهم من الأرمن، فضلاً عن ذلك فقد افتتح المبشرون الأمريكان أول كلية أمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1863 هي كلية القديس روبرت " في استانبول"، ثم افتتحوا الكلية المركزية العثمانية والكلية الشرقية للارمن في مدينة خربوط[7].

وعلى الصعيد التجاري فقد جلبت أسواق الدولة العثمانية اهتمام الأمريكان، وعبر المسؤولون الأمريكان عن أهمية هذا المنفذ التجاري رغم انه لم يكن بمستوى طموح الرأسماليين الأمريكان، فقال وزير الخارجية الأمريكية بهذا الصدد: " على الرغم من ان تجارتنا مع الإمبراطورية العثمانية لا زالت محدودة الكمية وتفتقر الى الضمانات والمعاهدات التي تنظمها، فإنها تعد ضرورية ومهمة جداً"[8].

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ مفتتح القرن العشرين بتصدير بضائعها الى الاسواق العثمانية، وصدرت إليها الأدوات والمكائن الزراعية والدراجات الهوائية ومكائن الخياطة وغيرها، واستوردت منها التبغ والقطن وخامات معدن الكروم والسجاد حتى احتلت الولايات المتحدة المرتبة الثالثة بالنسبة للدول المستوردة من الإمبراطورية العثمانية والموقع السادس بالنسبة لتسلسل الدول المصدرة اليها، اذ جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بعد بريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا، واحتلت الولايات المتحدة المركز الأول في استيراد معدن الكروم من الدولة العثمانية عام 1910 حيث بلغ مجموع الواردات الأمريكية منه (2800) طن وارتفع إلى (18200) طن بعد سنتين[9].

وعلى الصعيد الدبلوماسي ازدادت أهمية الدولة العثمانية بنظر الولايات المتحدة الأمريكية فرفعت الأخيرة مستوى تمثيلها الدبلوماسي في القسطنطينية من مستوى (مفوضية) الى (سفارة) عام 1906 ، إلا أن ذلك لم يمنع تعرض العلاقات بين الجانبين الى بعض التراجع بسبب المسألة الارمنية[10] التي اثرت على هذه العلاقات[11]. ومع ذلك فان المصالح التجارية الأمريكية فرضت نفسها على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية، ففي كانون الثاني 1910 بعث السفير الأمريكي فوق العادة في استانبول (أ.ف.أم. هانتغبون ويلسون) "F. Ms. Fracix Huntington Wilson" مذكرة إلى السلطات العثمانية تضمنت ضرورة تحقيق الامتيازات الاقتصادية وتوسيع التجارة الأمريكية داخل هذه الإمبراطورية[12].

وقبيل الحرب العالمية الأولى وجدت بعض المؤسسات الرأسمالية الأمريكية مواقع لها في الحياة الاقتصادية للإمبراطورية العثمانية، وأسهم هذا التغلغل الاقتصادي الأمريكي في أن ترتفع قيمة الصادرات الأمريكية من (570) ألف ليرة تركية عام 1910– 1911 الى (887) ألف ليرة في العام الذي تلاه، أما صادرات الدولة العثمانية إلى الولايات المتحدة خلال المدة نفسها فإنها بلغت بالتوالي حوالي مليون ومائة ألف ليرة وحوالي مليون وثلاثمائة وخمسين الف ليرة، فكان ذلك في صالح الميزان التجاري العثماني[13].

التجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى الوسائل التي تمكنها من تعزيز نشاطاتها التجارية في الإمبراطورية العثمانية، فاستغلت سفنها الحربية لنقل البضائع بين الموانئ الأمريكية والعثمانية، وفتحت خطاً مباشراً للشحن البري بين نيويورك واستانبول، وأسست مجلساً تجارياً تركيا-أمريكياً مشتركاً كان مقره في مدينة نيويورك، وبلغ عدد الشركات المنتسبة اليه قبيل الحرب العالمية الأولى حوالي (429) شركة، كما تم تأسيس " المكتب التجاري لشرقي تركيا "، كان مقره مدينة (خربوط) التركية[14].

وعلى صعيد آخر جرت محاولات أمريكية للهيمنة على اقتصاديات الإمبراطورية العثمانية، لاسيما على السكك الحديد، فقد شهدت المدة التي سبقت الحرب العالمية الأولى محاولات لإثارة موضوع مد خط حديد يمر عبر الأناضول ويصل إلى كركوك ماراً بالموصل، واخذت شركة " وايت الأمريكية (White and Company)" مهمة تنفيذ هذا المشروع على عاتقها[15].

نجح الادميرال" كولبي جيستر"(Colpy M. Chester) رئيس مجلس إدارة " شركة الإنماء العثمانية- الأمريكية" (Ottoman American Development Company) في الحصول على امتياز مد هذا الخط الذي منحه حق التنقيب عن النفط بمسافة (20كم) على جانبي السكة[16].

وصل الادميرال جيستر إلى استانبول، وكان يتمتع بدعم ومساندة غرفة تجارة نيويورك ولجنة التجارة الرسمية فيها، كما كان مدعوماً من قبل الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت نفسه، فضلاً عن وزير الخارجية ادوارد روت[17]. وتمكن جستر من الحصول على الامتياز وتوقيعه مع وزير الأشغال العامة التركي في 9 ايار عام 1911، إلا أن قيام الحرب التركية – الايطالية (1911-1912) وحرب البلقان عام 1911– 1912، فضلاً عن مقاومة الألمان والفرنسيين لهذا المشروع حال دون تنفيذه، إلا انه، ومع ذلك، فقد أشر ذلك بداية اهتمام الأمريكان المباشر بنفط المنطقة[18].

سارت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإمبراطورية العثمانية ومن ثم تركيا بوتائر متصاعدة فقد كانت بعثتها التبشيرية تنسق مع شركاتها النفطية ومع اتجاهاتها الاقتصادية وصبت كلها في مجرى تهيئة هذه البلاد لدخول أمريكي لاحق بعد أن دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط .

المبحث الأول :أبعاد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤ – 1923

دخلت الإمبراطورية العثمانية في تشرين الأول عام 1914 الحرب إلى جانب ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر، في حين التزمت الولايات المتحدة الأمريكية جانب الحياد، وظلت كذلك حتى نيسان 1917، فاستفادت من موقفها الحيادي في تعزيز مكانتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية على حساب الدول المتحاربة من طرفي الحرب[19]. وحققت الاحتكارات الأمريكية مكاسب كبيرة جداً في الحرب، فتحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المصدر الرئيس لتمويل عدد كبير من الدول المتحاربة بالقروض بعد ان كانت تلتجئ هي نفسها قبل الحرب إلى الديون الأجنبية[20].

أدت الأهمية الاستراتيجية للدولة العثمانية إلى أن تؤكد الإدارة الأميركية بعد اندلاع الحرب مباشرة بضرورة العمل من اجل تقوية أواصر الصداقة بين حكومة واشنطن وحكومة استانبول واستلزم ذلك استدعاء السفير الأميركي في العاصمة العثمانية باخرتين حربيتين أمريكيتين إلى المياه الإقليمية العثمانية بحجة حماية الرعايا الأمريكان وممتلكاتهم والدفاع عن مصالح الشعوب غير الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية[21].

الحق اندلاع الحرب العالمية الأولى اضرارا بالغة في حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والإمبراطورية العثمانية، فقد انخفضت قيمة الواردات الأمريكية من الدولة العثمانية في عام 1915 إلى (12,707,227) دولار، والصادرات الى (994,120) دولار، وكذلك الحال في عام 1916 حيث انخفضت الواردات الأمريكية إلى (864,485) دولار وانخفضت الصادرات إلى (42,169) دولار[22].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية معالجة التدهور التجاري في علاقاتها مع الدولة العثمانية عن طريق دفع السلطة العثمانية لإصدار قانون خاص لتخفيض ضريبة المكوس التي أصدرتها السلطات العثمانية عام 1914 والذي فرض نسبة (15%) على الواردات التي ترد إلى الدولة العثمانية، فاضر هذا القانون بالتجارة الأمريكية، وبالفعل أثمرت الضغوط الأميركية على إصدار الحكومة العثمانية قانون مكوس جديد في 23 آيار 1916 تم فيه تخفيض الضرائب إلى (50%) ما كان عليه قبل الحرب، فازدادت نسبة الصادرات الأمريكية بموجب ذلك في عام 1917 الى (3,5) مرة في هذا العام قياساً بعام 1914[23].

وعلى صعيد آخر استمرت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الإمبراطورية العثمانية لحن دخول حكومة واشنطن في الحرب وتركها سياسة الحياد التي تبنتها قبل السادس من نيسان عام 1917، فاضطرت الدولة العثمانية بوصفها حليفة لدول الوسط الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وإثر ذلك بدأت المباحثات الأمريكية-البريطانية حول المضايق، فعقد اجتماع بين آرثر بلفور (A.Baldour) وزير الخارجية البريطانية وادوارد هاوس (E.House) وزير الخارجية الامريكية في الثامن والعشرين من نيسان عام 1917، وخلال هذا المؤتمر تم اعتراف الدولتين بالمقررات التي تضمنتها المعاهدات السرية بين دول الحلفاء ومنها ما يتعلق بقضية المضايق[24].

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار دول الحلفاء واعتقدت أوساط تركية متعددة أن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية ان تكون بالنسبة لهم " قارب نجاة" في الأمواج المتلاطمة التي كانت تتقاذف مصير تركيا خصوصاً والدولة العثمانية عموماً[25]. واستهوت مبادئ الرئيس ودرو ولسن[26] الأربعة عشر قطاعات واسعة من الأتراك، لا سيما ان البند الثاني عشر منها خصص للإمبراطورية العثمانية، اذ نص على ما يلي:

" يجب ضمان سيادة أكيدة للاجزاء التركية في الامبراطورية العثمانية الحالية..." ويجب فتح" الدردنيل بصورة دائمة وبضمانات دولية أمام بواخر وتجارة جميع الشعوب"[27].

جاء اهتمام الأمريكان بحرية البحار والمضايق لانه كان يتعلق بمصالح الاحتكارات الأمريكية، ومحاولة زحزحة بريطانيا عن طريقها، وضمن هذا الإطار جاءت تأكيدات المسؤولين الأمريكان بضرورة أن "يتفوق الاسطول الأمريكي على كافة الأساطيل الأخرى في العالم"[28].

اعيد طرح موضوع المضايق وضرورة تدويلها مرة ثانية أبان اللقاء الذي جرى في الثالث من كانون الاول عام 1918 بين " اللورد استوس بيرسي " (L.E.Percy) وزير الخارجية البريطاني و" ديفيد ميلر" (D.Miller) المستشار القانوني للرئيس الأمريكي ودرو ولسن، فقد طلب المندوب البريطاني في هذا الاجتماع الذي عقد في باريس ان تناط مهمة حماية المضايق بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الأمريكان طلبوا التريث في هذا الامر لكي يظهروا امام دول الوفاق الودي بعد الحرب أنهم غير مستعجلين للسيطرة على هذه المنطقة[29].

ركزت الدبلوماسية الأمريكية خلال المدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى مباشرة على كسب البرجوازية التركية الى جانبها، فنجحت في كسب عدد من التجار وقطاعات واسعة من المثقفين الذين بدأوا يطالبون بضرورة الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف الى جانب الدولة

العثمانية في محنتها التي ترتبت على هزيمتها في الحرب العالمية الاولى وظهور بوادر تقسيم إمبراطوريتها بين الدول المنتصرة[30].

ومع ذلك، لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً في هذا المسعى وذلك بفضل وعي وأدراك وإخلاص جناح قوي داخل الحركة الوطنية التركية استطاع ان يكشف النوايا الأمريكية الحقيقية في المنطقة التي ظهرت عملياً انها لا تختلف من حيث الجوهر عن اهداف الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى[31]، واتضح ذلك بشكل جلي في مؤتمر باريس عام 1919، ففي هذا المؤتمر أعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها بقوة من أجل استلام بعض الممتلكات العثمانية السابقة، وتحت ضغط الدبلوماسية الأمريكية اعلن في شهر آيار عام 1919 عن مشروع " الحماية الأمريكية على الاناضول والانتداب على القسطنطينية والمضايق وسواحل بحر مرمرة وارمينيا"[32].

يعد المقترح الذي طرحه الرئيس الأمريكي ودرو ولسن القاضي بأبعاد الشعب التركي عن أوربا نهائياً واقتطاع المضايق والعاصمة استانبول ووضعها تحت انتداب إحدى الدول الكبرى من اخطر المخططات الاستعمارية التي طرحت بعد الحرب العالمية الأولى لأنه كان يتعارض كلياً مع مصلحة الشعب التركي وطموحاته[33].

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنسق موقفها مع حلفائهم الانكليز في مؤتمر باريس عام 1919 عندما اقترح لويد جورج "Lioyd George" رئيس وزراء بريطانيا في " مجلس الا ربعة الكبار"[34] في الحادي والعشرين من آيار في العام نفسه منح الولايات المتحدة الأمريكية الانتداب على استانبول والمضائق والاناضول وارمينيا، الا إن المسؤولين الأمريكان رفضوا هذا المقترح لانهم رأوا فيه (منة) قليلة لا تتناسب مع طموحاتهم الاستعمارية الواسعة[35].

شهدت سنوات العشرينيات من القرن العشرين تصريحات للمسؤولين الأمريكان اكدوا فيها على أهمية المضايق بالنسبة لاحتكاراتهم الرأسمالية، فيكفي ان نذكر أن وزير الخارجية الأمريكية جارلس هيوز (G.Hughes) صرح للصحفيين في السادس والعشرين من أيلول عام 1922 قائلاً: " أن وجهة نظر بلاده هو ان تفتح المضايق في وقت السلم بوجه كل السفن التجارية والحربية حتى استانبول، وأن يفتح أيضاً البحر الأسود لأنه ممر رئيسي للتجارة، ويجب أن لا يكون تحت السيطرة الخاصة لتركيا وروسيا، وترغب وزارة الخارجية الأمريكية في حماية مصالح بلادها في هذه المنطقة "[36].

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تركز في كل المؤتمرات والمباحثات التي اشتركت فيها على قضية حرية المضايق والممرات التي كانت تشرف عليها تركيا لان الرأسماليين الأمريكان كانوا يضغطون على صانعي القرار السياسي في بلادهم، واتضح ذلك في مؤتمر لوزان الذي عقد بين 20 تشرين الثاني 1922 الى 24 تموز 1923 لتدارس المسألة التركية وبضمنها القضية السويسرية، ومسألة المضايق، ومثلها في هذا المؤتمر وزير الخارجية عصمت اينونو[37]، في حين مثل الولايات المتحدة الأمريكية كل من سفيرها في إيطاليا وسويسرا .

أكد " ريتشارد جايلد" (R.Child) رئيس الوفد الأمريكي في المؤتمر على وجهة نظر حكومته التي اشارت صراحة إلى موضوع المضايق ومشروع حرية التجارة بالنسبة لمنطقتي الشرق الأوسط والأدنى، ومحاولة فرض نفوذها في الشرقين الأدنى والأوسط، وطرح شعار حرية الملاحة في البحر الأسود[38].

مَرَّ مؤتمر لوزان[39] بمرحلتين من المفاوضات، حيث انتهت المرحلة الأولى في الرابع من شباط 1923 بسبب عدم انسجام واتفاق الآراء بين طرفي المباحثات، اذ أراد الحلفاء ان يكون المؤتمر استمراراً للمؤتمرات السابقة في فرض سيطرتهم وشروطهم على تركيا، في حين أراد الأتراك من المؤتمر اعتراف الحلفاء باستقلال تركيا وسيادتها ضمن حدودها الطبيعية التي اقرها الميثاق الوطني التركي[40].

وعاد المؤتمر لينعقد ثانية ويواصل مباحثاته في الثالث والعشرين من نيسان، فتوصل بعد مفاوضات ومباحثات تتعلق بمعاهدة لوزان في الرابع والعشرين من تموز 1923 الى معاهدة ضمت سبعة عشرة وثيقة تتعلق بمعاهدة الصلح والمضايق والامتيازات الأجنبية وغيرها من القضايا التي كانت مثار مناقشات طويلة بين الحلفاء وبين الأتراك، وكان كل طرف ينطلق من مصلحته في محاولة إجبار الطرف الآخر على القبول بها[41].

وبسبب اختلاف وجهات نظر الأطراف المتفاوضة في المؤتمر حول قضية المضايق التركية فقد ظلت هذه القضية معلقة، شأنها في ذلك، شأن القضايا الأخرى التي لم تحسم في هذا المؤتمر القاضية بغلق المضايق بوجه كل السفن الحربية الأجنبية غير التابعة لدول البحر الأسود[42].

ورغم ذلك فان مؤتمر لوزان كان محطة مهمة لاختبار النوايا بالنسبة لكل الأطراف، فخلال مؤتمر لوزان برز اتجاه تركي حاول أن يستغل أي دعم أوربي محتمل لها لأنها لم تكن قد استكملت بعد عوامل بناء قوتها الذاتية للحيلولة دون ذلك التدخل اذا ما حدث، وبعدها حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم إثارة أي من القوى الأوربية الكبرى للحيلولة دون

بلوغ التنافس الدولي الاستعماري أراضيها، فضمنت من خلال مبدأ مونرو والتطبيقات التي ارتبطت به، القبول ضمناً بتحول السيطرة الأمريكية نحو النصف الغربي من الكرة الأرضية[43].

وعلى الصعيد التجاري فقد جلبت الأسواق التركية اهتمام الأمريكان، وعبر المسؤولون الأمريكان عن أهمية هذا المنفذ التجاري رغم انه لم يكن بمستوى طموح الرأسماليين الأمريكان، فقال وزير الخارجية الأمريكية بهذا الصدد:" على الرغم من أن تجارتنا مع الاتراك لازالت محدودة الكمية وتفتقر إلى الضمانات والمعاهدات التي تنظمها، فأنها تعد ضرورية ومهمة جداً لنا[44].

مهدت هذه الأرضية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى الفرصة لكي تتغلغل في تركيا، رغم إعلان الأمريكان انهم يتبعون سياسة الحياد بعد الحرب، لكنهم، مع ذلك، لم يترددوا في المطالبة بحصص لشركاتهم النفطية في المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية وانسلخت عنها بعد انتهاء مؤتمر فرساي عام 1920، وما تمخض عنه في مؤتمر (سان ريمو) الذي عقد في العام نفسه وفرض نظام الانتداب على الاقطار التي اخذت في الدولة العثمانية بسبب هزيمتها في الحرب، ومنحت لكل من بريطانيا وفرنسا[45].

لم يكن بامكان الشركات النفطية الأمريكية، وفي مقدمتها شركة (ستاندر أويل أوف نيوجرسي) (Stasnder Oil of New Jersey) أن تقف مكتوفة الأيدي أمام حصول الشركات البريطانية والفرنسية والهولندية على الامتيازات النفطية في العراق بالدرجة الاساس دون أن تضغط على الحكومة الأمريكية من أجل دفع الدول التابعة لهذه الشركات بمنح الشركات النفطية الأمريكية امتيازات مماثلة لها أو السماح لها بدخول سوق المنافسة النفطية أو منحها حصص معينة في نفط الشرق الأوسط، ولم يتورع الأمريكان عن التأكيد لهذه الدول انها مستعدة لدخول حرب جديدة من أجل النفط الذي اثبتت الحرب العالمية الأولى انه " دم العالم الذي لا يمكن الاستغناء عنه وقت الحرب ووقت السلم معاً"[46].

وعلى صعيد آخر أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ان الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الأولى، لاسيما دول الحلفاء ستحاول أعادة بناء اقتصادها الذي تعرض لضربات كبيرة، وتحملت ميزانيتها بسبب الحرب خسائر فادحة، وذلك عن طريق الهيمنة على نفط الشرق الأوسط أو عن طريق التحكم بموارد الاقطار التي انتدبت عليها، لذلك دعا عدد من الرأسماليين الأمريكان ان تكون لهم مجالات لاستثمار الرأسمال الأمريكي في هذه الدول ومنافسة كل من بريطانيا وفرنسا في هذا الاطار تحت أي ذريعة كانت[47].

حاول الاتراك استغلال تناقضات الدول الكبرى للمساومة لصالح بلادهم، فقد قامت حكومة أنقرة بالسعي للحصول على بعض الامتيازات من اتفاقية (لوزان) اعتقاداً منهم ان هذه الامتيازات ستكون المرتكز الاساس لدولتهم الجديدة، وبالفعل اثبت الاتراك انهم نجحوا في المجال الدبلوماسي نجاحاً كبيراً، ووضعوا المرتكز الأساس لدولتها الجديدة، واثبت الأتراك في المفاوضات التي جرت انهم نجحوا في المجال الدبلوماسي، ويكفي أن نذكر أن احد المؤرخين وصف عصمت اينونو رئيس الوفد التركي في هذا المؤتمر بأنه ((قاتل في لوزان كما قاتل في ميدان المعركة))[48]، لأنه كان يفاوض الآخرين لا من منطلق المغلوب، وإنما من منطلق صاحب القضية القادر على الاستفادة من تناقضات الأطراف الأخرى لصالح بلده[49]، وهكذا أضحت معاهدة لوزان تتويجا دبلوماسيا للكفاح الوطني الذي خاضه الأتراك من اجل تحقيق استقلالهم الداخلي، وبناء علاقات خارجية جديدة، لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يعد بعض المؤرخين أن مؤتمر لوزان فتح الطريق أمام الأتراك للتوجه نحو أوربا والغرب بوجه عام، ونحو الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، وظهر في هذه المدة ما يسمى بـ((أوربة تركيا)) ومنعها من البقاء ضمن المحيط الإسلامي[50].

جاءت السياسة الخارجية التي اتبعها مصطفى كمال أتاتورك[51]، لتدفع الساسة الأمريكان إلى رصدها والتعامل معها بكل ذكاء، فقد انصبت سياسة مصطفى كمال عن تخلي تركيا وابتعادها عن موروثها القديم والسعي لدمج بلاده في النمط الغربي كخيار استراتيجي جديد، وعد تمسك تركيا السابق بموروثها الإسلامي وقيمها سببا في هزيمتها في الحرب العالمية الأولى[52]، الأمر الذي كان يلقى تجاوبا مع التوجهات الأمريكية الرامية للدخول بقوة إلى منطقة الشرق الأوسط، وإيجاد أنظمة متجاوبة مع سياستها أو توجهات شركاتها النفطية التي وجدت في التنافس البريطاني – الفرنسي مجالا للحصول على ((نصيبها)) من هذه الثروة التي بدأت تجذب لها الرأسماليين الأمريكان مثلما جذبت من قبل رأسماليين الدول الكبرى الأخرى[53].

بالمقابل نبه مؤتمر لوزان الساسة الأمريكان إلى ضرورة الاستفادة من التناقضات التي برزت فيه بين وجهتي النظر التركية ووجهات نظر الدول الأوربية الأخرى المشتركة فيه، وتأكد للمسؤولين الأمريكان أهمية استغلال قضية المضايق الحساسة التي لم تحل في هذا المؤتمر لصالحها في دفع الأتراك للاحتماء بها ضد الدول الأخرى التي حاولت تجريد تركيا ومنعها من الأشراف أو السيطرة على المضايق[54].

وجاء ذلك تتويجا لما ذكره المكتب الدائم للبحرية الأمريكية ((Generral Board of The Nevy)) الذي وجه مذكرة إلى الكونغرس الأمريكي تضمنت ضرورة ان يكون الحل الطبيعي لقضية المضايق في صالح المصالح الأمريكية، وفي خدمتها، وان تكون هذه المصالح أكثر تفضيلاً فيها، وتأثيرا في الشؤون العالمية، وركزت المذكرة على مسالة أساسية تمثلت بان تكون الحرية التامة للملاحة في المضايق لجميع السفن الحربية الأمريكية فحسب[55]. وخلال المدة ما بين المرحلة الأولى لانعقاد مؤتمر لوزان ومرحلته الثانية التي انتهت في الرابع والعشرين من تموز عام 1923 نشطت الدبلوماسية الأمريكية في دفع الأتراك للتصلب في موقفهم، وعدم فسح المجال أمام دول الحلفاء لفرض شروطهم ومطاليبهم على الأتراك لأنهم منهزمون في الحرب العالمية الأولى، واسهم الوضع الداخلي التركي بدوره في دفع عصمت اينونو لكي يثبت حقوق الأتراك في هذا المؤتمر، وان تخرج تركيا منه دولة مستقلة معترف بها من قبل دول الحلفاء[56].

بالمقابل حاولت الحكومة التركية استغلال تناقضات الدول الكبرى لصالح بلادهم، فقد حثت حكومة أنقرة المجلس الوطني التركي الكبير على تقديم بعض الامتيازات لمجموعة من رجال الأعمال الاميركان برئاسة الأدميرال آرثر جستير (Aether Chester) والكولونيل كلايتون كندي (Coayton Kenndey) اللذان كانا يمثلان (شركة التنمية العثمانية الأميركية) [57]، وتضمن الامتياز منحهم أنشاء سكك الحديد في منطقة واسعة، ومع حق استثمار كل النفط والمعادن الأخرى التي تتواجد في مدى عشرين كيلو مترا، على جانبي السكة، وأنشاء موانٍ واستغلال غابات ومواد زراعية واستيراد ما قيمته مليون ونصف المليون جنيه استرالي سنوياً من المكننه الزراعية إلى تركيا . وقد كان هدف الأتراك الرئيس من ذلك محاولة الفوز بالدعم الأمريكي قبل وفي أثناء المرحلة الثانية من مؤتمر لوزان، من خلال ضرب الاميركان بالحلفاء والعكس بالعكس[58]. وبما أن امتيازات جستر كانت تتضارب مع المصالح الاقتصادية لدول الحلفاء لاسيما بريطانيا وبالتحديد مع امتيازات (شركة النفط التركية) فقد اعترض وليم دالاس " W Dulles" رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الامريكية، مشيراً الى ان هذه الامتيازات تتعارض مع المصالح البريطانية، ولاسيما في ولاية الموصل، لذلك أكد ضرورة الحذر في التعامل مع الوضع الجديد الذي خلفته الامتيازات[59].

ومن جانبها فقد أعلنت الحكومة البريطانية معارضتها لمنح الولايات المتحدة الاميريكية أية امتيازات من قبل حكومة أنقرة وعدت ذلك تجاوزاً ليس له ما يبرره على الإطلاق، وأنها" عبارة عن دوافع اميركية للتدخل في مفاوضات لوزان" ويستهدف هذا العمل،خدمة المصالح التجارية

الاميريكية[60]، لذلك قرر البريطانيون في البداية عدم دعوة الاميركان لحضور المرحلة الثانية من المؤتمر[61]، ألا أن النصيحة التي قدمها كل من ادور رامبود المندوب السامي في استنبول، وغيدس Geddes السفير البريطاني في واشنطن دفعت البريطانيين لدعوة الاميركان لحضور مؤتمر لوزان في مرحلته الثانية لأنهما اعتقدا بان عدم دعوة الاميركان ستدفع الأخيرين للعمل بشكل منفرد ضد الحلفاء وسيسعون لإفشال المؤتمر[62].

وبالفعل تم دعوة الاميركان إلى مؤتمر لوزان في مرحلته الثانية فترأس وفدهم هذه المرة أدور كرين (E. Crean) ألا أن الحكومة الاميريكية لم توقع على مقررات المؤتمر[63]،لأنها عدت ما تم التوصل أليه في هذا المؤتمر لا يخدم مصالحها بشكل كامل، لذلك وقعت في السادس من أب عام 1923[64]. على اتفاقية منفصلة مع تركيا تضمنت إحدى موادها الخاصة بالمضايق الاعتراف بحرية مرور السفن التجارية في وقت السلم، بعد تقديم البيانات الخاصة بجنسيتها وحمولتها ولا يختلف الأمر في أثناء الحرب، في حال كون تركيا على الحياد، أما أذا كانت احد الإطراف المتحاربة، فيقتصر ذلك على السفن المحايدة فقط، ويحق لتركيا تفتيش تلك السفن، أما بشان السفن الحربية والطائرات في أثناء السلم، فقد أكدت المعاهدات على حرية مرورها بشرط لن لا يتجاوز الحد الأعلى للقوة البحرية المارة من المضايق باتجاه البحر الأسود، وأشارت المعاهدة إلى مرور الغواصات، بشرط أن تطفو فوق الماء، أما في حالة الحرب فإذا كانت تركيا على الحياد فعليها أن تسمح بمرور السفن والطائرات الحربية، ومن حقها أيضا حجب مرور السفن الحربية الخاصة بالجانبين المتحاربين مع ضمان حق السفن الحربية الخاصة بالدول المحايدة[65].

المبحث الثاني:سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا ١٩٢٣ - ١٩٤٥

حاولت الولايات المتحدة الاميريكية بعد قيام النظام الجمهوري في تركيا عام 1923 ان تبعث الحياة في مشروع " جيستر" الاقتصادي الذي وقفت ضده بريطانيا وعارضته بقوة، فبدأت المفاوضات ما بين الحكومتين الأميركية والتركية حول موضوع منح الأميركان حق بناء السكك الحديدة، وبالفعل تمت الموافقة على حصول الشركات الأميركية على حق مد سكة حديدة طولها (2200) كم في المناطق الشرقية من الأناضول، كما حصلت هذه الشركات على حق التنقيب عن النفط لمسافة 20كم على جانبي السكة ألا أنه في التاسع من نيسان عام 1923 عارضت الجمعية الوطنية التركية هذا الامتياز ولم توافق عليه[66]، في حين أشارت أصابع الاتهام إلى دور بريطانيا ثانية في منع الشركات الأميركية من الحصول على مثل هذا الامتياز الذي يضر بمصالحها الاقتصادية في تركيا[67].

وصف كاتب أمريكي المصالح الأمريكية في تركيا خلال مدة ما بين الحربين العالميتين بأن تركيا بالنسبة لأكثرية الأمريكيين بقيت بلداً بعيداً عنهم، وان السياسة الأمريكية هناك من الصعب القول عنها بأنها تمتلك أسساً مهمة تستطيع من خلالها أن تقدم الخدمة لأي مشروع من المشاريع الاقتصادية التركية[68].

أن أي تحليل دقيق للامتيازات الذي منحته تركيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد بأن ذلك كان محاولة ذكية من الأتراك للضغط على بريطانيا وفرنسا من اجل تحقيق بعض المطالب التركية منها وعدم الضغط على الحكومة التركية لتقديم تنازلات في مؤتمر لوزان، وتزامن ذلك مع مطالبة الشركات النفطية الأمريكية في الحصول على الامتيازات واستثمارات نفطية في منطقة الموصل، وبالفعل حصلت هذه الشركات الأمريكية بعد مفاوضات طويلة ومضنية عام 1928 على نسبة (23,75%) من أسهم شركة النفط التركية[69] وبذلك حققت الاحتكارات النفطية الأمريكية جانباً مهماً من طموحاتها في الحصول على نصيب من الثروة النفطية في الشرق الأوسط، فضلا عن ذلك فقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحاً كبيراً في الجانب التجاري، فقد تعاقد عدد من الخبراء الأمريكان مع الحكومة الأمريكية لأعداد دراسة شاملة عن الاقتصاد التركي، وكان على رأس لجنة الخبراء ألن ولسن دالاس (Allen W. Dulles) الخبير الأمريكي الذي كان رئيساً لقسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الاميريكية بين عامي 1922 – 1926[70]. وعلى صعيد أخر طلبت الحكومة التركية من نظيرتها الأميركية قرضا ماليا لمساعدتها في اجتياز الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) وأثارها السلبية على الاقتصاد التركي[71].

دفعت الأزمة الاقتصادية العالمية الحكومة التركية إلى الاقتراض، حيث عقدت الحكومة التركية أول قرض لها مع شركة أميركية سويدية تدعى ايفان كروجر بقيمة (10) ملايين دولار وبفائدة قدرها (6,5%) ولمدة (25) عاماً مقابل منحها احتكار بيع وصنع الشخاط[72].

ساعد هذا القرض الأميركي على ارتفاع قيمة النقد التركي فصار الجنيه الانكليزي يعادل (1025) قرشاً تركياً بعد أن كان قبل عقد القرض يعادل 1060 قرشاً تركيا وفي بعض الأحيان (1075) قرشاً، وذلك لأن القرض منحها كمية من الذهب تعادل (40%) من قيمة أوراقها النقدية[73].

وعلى الرغم من أن الحكومة التركية تسلمت القرض الأميركي في عام 1930 مقابل احتكار الشخاط، ألا أن المسؤولين الأتراك ظلوا يفاخرون بأنهم قادرون على تفادي القروض الأجنبية حفاظا على استقلالهم الوطني[74].

بدأ استثمار رأس المال الأميركي في تركيا يزداد بوتائر متقدمة منذ أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، فقد طلبت الحكومة التركية قرضاً أميركياً، كما طلبت من الشركات الاميريكية المختصة بزراعة وصناعة القطن المساعدة في تطوير زراعته في تركيا، وقد لبت الحكومة الأميركية هذا الطلب وهناك الكثير من فروع الشركات الأميركية استثمرت أموالها في تركيا خاصة شركات التبغ وتجارة عرق السوس[75].

وعلى صعيد أخر قدم فريق الخبراء الاميركان برئاسة ولكر هانز (Walker D.Hiens) تقريراً من 1800 صفحة تحت عنوان " التخطيط الاقتصادي العام في تركيا 1933 – 1934[76]. تضمن العمل على زيادة كفاءة الإنتاج وتحسين النقل والمواصلات والأمن الداخلي والصحة والعمل في المجالات التجارية وفي المزارع بأفضل التقنيات العلمية، كذلك أشار التقرير الى ضرورة استقرار الحالة المالية وإعادة تنظيم الضريبة، كما قامت هذه البعثة بأعداد الخطة الخمسية بين عام 1934 – 1938 لتركيا التي أكدت على ضرورة اعتماد الصناعة على المواد الأولية المحلية، وضرورة تنمية صناعة المنتوجات، كما أنها أعطت الأولوية للصناعات الاستهلاكية وقد حددت الخطة المشاريع الصناعية التي ستقام خلال المدة الزمنية التي حددتها الخطة وهي معامل للقطن والورق والحرير الصناعي، وألقت مسؤولية القيام بهذه الصناعات على عاتق مؤسسة حكومية جديدة تدعى (سومر بدك) وهو مشروع حكومي صناعي يقوم بالاشتراك والمساهمة في المؤسسات الصناعية عن طريق قيامه بإعمال التخطيط والتمويل والإدارة وإنشاء مراكز التدريب للعاملين[77]. كما طلبت الحكومة التركية اختصاصيين أميركان في مختلف المجالات مثل هندسة الطرق العامة، والسيطرة على الفيضانات، وخبراء لتحديث الشركات والطيران العسكري، والملاحة الجوية وغيرها من المجالات التي كان من شانها أن تزيد من هيمنة الاحتكارات الأميركية على الاقتصاد التركي[78].

وعموما فقد بلغت قيمة الصادرات التركية إلى الولايات المتحدة الأميركية في عام 1936، (13,419,496) ليرة تركية من أجمالي الصادرات التركية للعام نفسه البالغة قيمتها (137773156) ليرة تركية (أي نسبة 10% من قيمة الصادرات)، أما الواردات التي وصلت من الولايات المتحدة إلى تركيا أبان المدة نفسها فبلغت نسبة زيادتها (10%) من قيمة الواردات[79].

لم تقتصر العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الاميريكية على المجال التجاري فقط وإنما امتدت لتشمل الجانبين الثقافي والإعلامي أيضاً، إذ استمر نشاط الجمعيات التبشيرية الامريكية والمراكز العلمية والصحية في تركيا، ومنها على سبيل المثال يناء مستشفى في استانبول

ومستشفى في (غازي غينتاب) ومستشفى في (اطنة) وأخر في (طلاس)، ومكتبة في ماردين، وكلية في طرطوس، ومعهد عالي للبنات في غوزتيب (من ضواحي أزمير) والأكاديمية الأميركية للبنات في سكوتاري ومدرسة التجارة للبنين في كيسرى – طلاس، والمركز الإعلامي في استانبول، والكلية الأميركية في أزمير والتي كان لها دور بارز في رعاية المصالح الأميركية في تركيا[80] وقدمت الجامعات والمعاهد الأميركية في تركيا بعض الامتيازات والإغراءات التي كانت تدفع للطلبة الأتراك للانضمام إليها والدوام فيها أكثر مما كان عليه الحال بالنسبة للجامعات والمعاهد الوطنية التركية، كما كان الطلبة الدارسون في هذه المؤسسات العلمية يرسلون في العطلة الصيفية إلى بعض المدن الأميركية للاطلاع على معالم التطور الموجود في الولايات الأميركية، ويكمل بعضهم دراسته العليا في المؤسسات الأكاديمية الأمريكية، ليصبح هؤلاء بعد حصولهم على شهادتهم العليا ويتحولوا الى عناصر لبث الفكر الأمريكي بين صفوف الطلبة الأتراك وفي اوساط المجتمع التركي[81].

استطاع الاميركان من جهة أخرى شراء عددhW من الصحف التركية والتأثير على بعض الصحفيين الأتراك لكي يبثوا الدعاية للولايات المتحدة الأمريكية ولما وصلت أليه من قوة وتطور ،كما أسهمت جمعية أصدقاء الأمريكان في تركيا (The Friends of Turkey) بدور مهم في الدعاية للاميركان من خلال تأسيس الملاعب والمكتبات ونواد رياضية وعيادات طب الأسنان كما قاموا بتوجيه الأميركيين الذين يعملون في اختصاصات مختلفة في تركيا على وفق منهج يخدم الولايات المتحدة، كما قاموا بنشاط أعلامي داخل الولايات المتحدة[82].

ولتوضيح أهمية تركيا لرجال السياسة والاقتصاد الاميركان. قامت كلية (روبرت) في استانبول بدور مشابه في هذا المجال فعملت على ترجمة التاريخ التركي إلى الانكليزي حسب وجهة نظرهم ليهيؤا الظروف الملائمة لتقوية الوجود الأميركي في تركيا[83].

أسهم الاثاريون الاميركان بدور مهم ونشاط كبير في مجال التنقيب عن الآثار في تركيا فقد انشغل المعهد الشرقي في جامعة شيكاغو بالتنقيب في تلال هيتات Hittite قرب قرية اناتولين Anatolian وعملت جامعة سينستاتي Cincinnati في الشمال الغربي لشبه جزيرة اناتولين، كما أن كلية برين ماور Brynmore عملت في طرطوس Trsus في جنوب الأناضول وجامعة هارفارد التي ترأسها البروفسور كرسوب ليك Kirsantin ودراسات البروفسور توماس واتمور Thomes Whitemore المهمة[84]، كما أسهم عدد من الاشخاص الاميركان في ترغيب الأتراك نحو الاندفاع باتجاه الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية، ففي حقل التربية كان لجون دوي Jahn Dewey

وبريل باركر Bery Parker أثر واضح في رسم أسس التعليم الابتدائي في تركيا[85]. وفي عام 1939 أصدرت الحكومة التركية تعبيراً عن عمق الروابط بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية مجموعة طوابع بريدية تحمل صور زعيمي تركيا والولايات المتحدة الأميركية مصطفى كمال أتاتورك وجورج واشنطن احتفاء بذكرى إعلان الدستور الأميركي، كما أصدرت طوابع أخرى تحمل صور صمت اينونو وفرانكلين روزفلت، وعلى الصعيد العسكري فقد شهدت العلاقات التركية الأميركية تطوراً مطردا، حيث وافقت الحكومة الأميركية على تجهيز تركيا بـ(20) طائرة مع القاذفات والقنابل الثقيلة التي كانت مصانع كلارك ماركن الأميركية متخصصة بتصنيع مثل هذا النوع من الطائرات[86].

وعلى الصعيد السياسي تابعت الولايات المتحدة الأميركية المؤتمرات والمعاهدات والأحلاف العسكرية التي اشتركت أو انضمت أليها تركيا في ثلاثينيات القرن العشرين، فعلى الرغم من عدم اشتراك الولايات المتحدة في المؤتمر الذي انعقد في مدينة مونترو السويسرية لبحث الخطر الناجم عن سيطرة إيطاليا على جزر الدوديدانيز عام 1935 القريبة من الأراضي التركية، فان الحكومة التركية بعد توقيعها معاهدة مونترو في العشرين من تموز 1936 طمأنت الحكومة الأميركية بان التعديلات التي أدخلها المؤتمر على قرارات معاهدات لوزان لم تمس المصالح الأميركية ولم تسبب لها أي قدر سلبي، فقد تضمنت هذه البنود[87]:

أولاً : حرية المرور في وقت السلم للسفن التجارية والطائرات المدنية التي تمر في سماء المضايق وحرية المرور أيضا للسفن الحربية لدول البحر الأسود بشرط أن تمر هذه السفن ضمن أعداد محددة وتمر نهاراً ويترك حرية التصرف للحكومة التركية في مرور الطائرات الحربية.

أما في زمن الحرب وعندما تكون تركيا محايدة فتسمح للسفن التجارية والطائرات المدنية للمرور بحرية وتتحكم بمرور الطائرات الحربية.

أما أذا كانت تركيا أحدى الدول المتحاربة أو المهددة بالحرب فيترك لها حق التصرف التام بالمرور في المضايق.

ثانياً: أعطاء تركيا حق أعادة تسليح المضايق وإلغاء نظام نزع السلاح الذي أقرته معاهدة لوزان السابقة.

ثالثاً: إلغاء اللجنة الدولية للمضايق التي أقرتها معاهدة لوزان أيضا وإعادة سيادة تركيا على المضايق.

بالمقابل عدت الولايات المتحدة الأميركية ما توصل أليه المؤتمرون في مؤتمر مدينة مونترو انه يصب في مجرى ما توصل اليه معاهدة لوزان لعام 1923، لذلك لم تعترض عليها لأنها وجدت فيها ما يحقق لتركيا حيادها من اندلاع حرب جديدة[88].

وأيدت الولايات المتحدة الأميركية انضمام تركيا إلى الحلف البلقاني عام 1934 كما أيدت انضمامها إلى ميثاق "سعد أباد" عام 1937، واثنت على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، وعدت تركيا صانعا للسلام في هذه المنطقة الحيوية من العالم[89].

وتعزيزا للعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا فقد وافقت حكومة واشنطن في الأول من تموز 1937 على تجهيز تركيا بخمسين طائرة مع اعتدتها التي كانت بحاجة اليها من مصانع كلارك مارتن الأمريكية[90]، وأوفدت الولايات المتحدة الأمريكية في الثاني من أب من العام نفسه بعثة عسكرية للاطلاع على احتياجات الحكومة التركية للأسلحة والاعتدة الأمريكية، وأكدت البعثة العسكرية التى ترأسها "جورج راسل"(G.Rasel) أن تركيا تحتاج إلى كميات كبيرة من الأسلحة والاعتدة الأمريكية لأنها محاطة بجيران طامعون بها[91].

وعلى صعيد أخر أوفدت الولايات المتحدة الأمريكية في أب 1938 لجنة تجارية للتفاوض مع الحكومة التركية بشان مشروع لعقد معاهدة تجارية بين البلدين، وبالفعل تم التوصل بين مسؤولي الجانبين في الأول من نيسان عام 1939 إلى عقد اتفاقية بموجبها تعريفة الأسعار بعد مفاوضات صعبة استمرت أشهر عدة[92].

وتعزيزاً للعلاقات الأمريكية - التركية أصدرت حكومة أنقرة في أيار 1939 مجموعة طوابع بريدية احتفاء بالعلاقات الوثيقة التي تربط الأمريكان بتركيا، وكون الأخيرة من الدول التي عززت علاقاتها مع الأمريكان خلال مدة ما بين الحربين 1919- 1939[93].

وعلى الرغم من التقارب الأمريكي . التركي قبيل الحرب العالمية الثانية، والتعاون الذي شهدته مجالات عديدة بينهما، ألا أن علاقتها، مع ذلك لم تتعزز وتتقوى، مثلما كان الكثيرون يتوقعون ذلك لان تركيا بقيت " لمعظم الأمريكان أرضا بعيدة" [94] عنهم، لكن قيام الحرب العالمية الثانية، وما نجم عنها من تطورات، دفع الساسة الأمريكان للاهتمام أكثر فأكثر بتركيا، وجعلهم يضعونها في أولويات اهتماماتهم بمنطقة الشرق الأوسط.

لم تشترك تركيا في الحرب العالمية الثانية الا في مرحلتها الأخيرة، وأعلنت الحياد ما بين المعسكرين المتحاربين لضمان استقلال تركيا وأبعادها عن الصراعات الدولية، الأمر الذي رحبت به الولايات المتحدة الأمريكية وعدته موقفاً موضوعياً ويعبر عن تفهم تركيا لاوضاع بلادها ومحاولة

تجنبها خسائر فادحة قد تسببها لها الحرب، لاسيما أنها دولة مجاورة للاتحاد السوفيتي الذي كان من الدول الاساسية المشتركة في المعارك الدائرة بين الجانبين المتحاربين، فأكد الأمريكان أن الاتراك سيجنوا نتائج الحرب اذا ما انتهت وسيصبحوا قوة مهمة في منطقة الشرق الأوسط، وتتعزز العلاقات الأمريكية التركية، الأمر الذي تحقق فعلاً.

أثار قرب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما شهده العالم من تطورات سبقت الحرب، لاسيما قيام الإيطاليين بغزو البانيا الى آثارة تركيا وتحول مخاوفها الى مخاوف جدية بسبب كون الإيطاليين يحتلون جزر الدوديكانية المواجهة للساحل التركي الغربي[95] وتخوف الأتراك كثيراً من الخطر الإيطالي الذي كان على مقربة من حدودهم، ولذلك تذكروا تأكيدات الرئيس التركي الراحل مصطفى كمال أتاتورك الذي كثيرا ما حذر الاتراك ((من أن الخطر الوحيد الذي يهدد المضائق التركية هو الخطر الايطالي)) [96]. وعند اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية وقفت تركيا على الحياد فيها، إلا أن هذا الحياد دفع الولايات المتحدة الأمريكية للضغط عليها من أجل عدم فسح المجال امام المانيا النازية لضم تركيا اليها او تغيير موقفها المحايد[97].

وفي الثالث من كانون الاول ١٩٣٩ وقبيل الهجوم الياباني على ميناء بيردهاربر أعلن الرئيس تيودور روزفلت ((أن الدفاع عن تركيا ضروري كضرورة الحياة لاجل سلامة الولايات المتحدة))[98].

جاء التخوف الأمريكي تجاه تركيا في محله، ففي أثناء زيارة مولوتوف، وزير خارجية الاتحاد السوفيتي الى برلين خلال المدة ١٢-١٣ تشرين الثاني 1940، سلمت له مسودة البروتوكول السرية التي أعدتها وزارة الخارجية الالمانية والتي احتوت على اشارة لاحلال اتفاقية أخرى محل اتفاقية مونترو التي تمنع بموجبها البواخر الحربية الاجنبية من المرور عبر المضايق الى البحر الاسود، كما تمنح الاتحاد السوفيتي بموجب بند آخر سماحاً غير مقيداً (محدوداً) لدخول البحرية السوفيتية الى البحر الابيض المتوسط.

لم تكن الحكومة السوفياتية راضية تماما على نصوص البروتوكول الالماني، لأنه كان يرغب في تحقيق طموحاته في جنوب باطوم Batun وباكو Baku في الاتجاه العام للخليج العربي، وعلى ضوء التغيرات المرتقبة لحالة المضايق، رد الاتحاد السوفياتي بمسودة آخرى مقابل البروتوكول الالماني، طلب فيها تأسيس قواعد لقوات برية وبحرية خفيفة على مضيقي البسفور والدردنيل عن طريق الايجار Lease لامد طويل.

واقترح مولوتوف اتخاذ اجراءات عسكرية ضد تركيا في حالة رفضها الاستجابة على طلب البلدين، روسيا السوفياتية والمانيا النازية وقد ارسل هذا الرد عن طريق السفير الألماني في موسكو الى وزير خارجيته بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الثاني 1940[99]، وأن المحادثات السوفياتية الألمانية بخصوص المضايق وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي لتركيا قد جرت في الوقت الذي ظهرت فيه الحكومة التركية بشكل منعزل تحيط بها الاعداء، في معظم الجهات (in Hostile_Enriroment) ، حيث قامت قوات أدولف هتلر في ربيع ١٩٤٠ بغزو الاراضي المنخفضة ((أي هولندا - بلجيكا – ولكسمبرغ))، واحتلت فرنسا ودخلت باريس في صيف 1940، وبقيت بريطانيا وحدها تكافح وتقاوم التهديد الألماني لاحتلالها، فبقيت تركيا على حيادها رغم قيام ايطاليا باعلان الحرب على بريطانيا وفرنسا في العاشر من حزيران 1940 وكانت تركيا ملزمة حسب بنود معاهدة المساعدات المتبادلة المشتركة المعقودة بين الدول الثلاث : بريطانيا، فرنسا، تركيا ان تقدم المساعدة الى حلفاءها[100].

رفض عصمت اينونو الذي خلف اتاتورك في عام ١٩٣٨ كرئيس للدولة، رفض دخول بلاده الحرب مستندا الى البروتوكول رقم (٢) للمعاهدة المذكورة، وقال أن مثل هذا العمل قد يورط تركيا في الاعمال العدائية مع الاتحاد السوفياتي.

وفي الواقع، كانت هذه حجة ضعيفة، وان الهدنة التي تم التوقيع عليها من قبل فرنسا التي احتلتها المانيا النازية، قد اعطت لتركيا حجة جدال اقوى لتبقى خارج نطاق الحرب في ذلك الوقت. على كل حال لم يعد حكومة انقرة لم تعد المعاهدة ملغية ولم تفكر بسقوط موقعها وإنما عملت على تجميدها (منع) العمل بها. والجدير بالذكر، أن الخطر الكبير الذي كان يهدد استقلال تركيا بعد سقوط فرنسا وخلال كفاح بريطانيا للحفاظ على بقاءها، كان ناجماً عن عقد اتفاقية بين موسكو وبرلين في تشرين الثاني 1940، والتي كان تهدف الى تقسيم منطقة الشرق الاوسط بينها، وكان هذا الوضع مشابه الى حد ما الى التعاون القصير الأمد بين نابليون والكسندر الاول قيصر روسيا في عامي 1806 - ١٨٠٨ عندما بحثوا اجراءات تقطيع اجزاء الامبراطورية العثمانية وفي هذه المرحلة كان هتلر غير مقتنعا ((كما كان نابليون من قبل)) ترك المضايق الى الاتحاد السوفياتي[101].

وبعد حملة هتلر على فرنسا واحتلاله لها، قرر هتلر حل المشكلة الشرقية Easternauestion عن طريق الهجوم على روسيا السوفياتية والتغلب عليها وفي هذا الوقت بالذات، حدثت تطورات أخرى في شبه جزيرة البلقان، حيث قامت القوات الايطالية بالهجوم على اليونان في تشرين الاول

1940، وبموجب معاهدة البلقان[102]، كانت تركيا غير ملزمة بالتدخل طالما بقيت بلغاريا محايدة وتمكنت القوات اليونانية من مقاومة الهجوم الايطالي بنجاح لحين شهر نيسان 1941 عندما قام الجيش الألماني بالدخول في عمق اراضي البلقان باتجاه بلغاريا، ثم استطاع التوجه الى الحدود التركية – الاوربية Thrace والجزر اليونانية ماتيلين Mytilene وجيرس Chios وساموس Samoas[103].

بالمقابل حصلت تركيا في شباط ١٩٤١ على مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون (الاعارة والتاجير)، كما عرضت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا تقديم مساعدات عسكرية لها في حالة تعرضها لهجوم الماني او خطر التهديد بالهجوم[104].

وضمن هذا الاطار جاء اعلان ادوارد ستيتنوس Edward Stettinius المسؤول عن برنامج الاعارة والتاجير الأمريكي من أن هدف البرنامج هو ((مساعدة الدول الحليفة غير المتحاربة خارج أمريكا اللاتينية، ومن بينها تركيا)) [105].

وبموجب الاهتمام الأمريكي بتركيا وتنفيذ برنامج الاعارة والتاجير واخذه مدياته التطبيقية فقد حصلت تركيا حتى اواسط عام ١٩٤٢ على كميات من الاسلحة وعدد من الطائرات الأمريكية الحربية، وعلقت صحيفة ((The New Times)) الأمريكية قائلة : ((أصبح من الضروري زيادة حجم المساعدات العسكرية الى تركيا خاصة بعد ظهور أهمية الوجود العسكري الأمريكي في البحر المتوسط)) [106].

كان نصيب تركيا مما انتجته المصانع الأمريكية، لاسيما العسكرية بعد عام ١٩٤٢ كبيرا وذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية أكدت أهمية تركيا بالنسبة لها حيث استندت الخطة الأمريكية على مساندة القوة الجوية التركية للجهد العسكري للحلفاء وتأمين الاحتياط المطلوب لها، وشملت هذه الخطة حيزاً مهما ضمن خطط الحلفاء العسكرية لعام ١٩٤٢[107].

وعلى الرغم من المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا، إلا أنها لم تحبذ دفعها للمشاركة في الحرب الى جانب الحلفاء، ولم تطلب منها أعلان الحرب ضد ألمانيا بسبب اعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية ان بقاء تركيا على الحياد أكثر فائدة للحلفاء[108]، واتضح ذلك جلياً في المباحثات التي جرت بين ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الامريكي روزفلت في مدينة (كيونيسك) في آب عام ١٩٤٢، اذ اتفقا على أنه ((لم يحن الوقت الملائم بعد لدخول تركيا الحرب))، إلا أن رئيس الوزراء البريطاني والرئيس

الأمريكي اتفقا على ضرورة زيادة حجم المساعدات العسكرية لتركيا لتقليل اعتمادها على المانيا، ومن أجل منعها من مرور البواخر الالمانية عبر البسفور والدردنيل[109].

أضحت تركيا في موقف حرج مع استمرار الحرب العالمية الثانية، فقد كانت التأثيرات الألمانية عليها كبيرة من جهة، وتدفقت الملايين من البضائع الأمريكية على المدن التركية من جهة أخرى، وأسهم السفيران الأمريكي والبريطاني في انقرة بدور مهم في تعزيز العلاقات التركية مع حكومة واشنطن ولندن، الامر الذي دفع الاتراك لاختيار معسكر الحلفاء، لاسيما أن الميزان العسكري بدأ يميل لصالح الجهد العسكري الخاص بهم[110].

اتضحت مؤشرات عديدة على ميل تركيا للحلفاء وذلك من خلال سماح الحكومة التركية بهبوط الطيارين الأمريكان بصورة سرية في المطارات التركية عند عودتهم من قصف المنشات النفطية الرومانية واهداف بلقانية أخرى[111].

ولم تتردد وزارة الدفاع التركية عن الاستعانة بضباط أمريكان لتدريب رجال قواتها المسلحة على صنوف الاسلحة الحديثة، فضلاً عن التحاق اعداد كبيرة من افراد بعثة وزارة الدفاع التركية في وزارة الدفاع الأمريكية مما كان يشكل دليلا على انضمام الاتراك الى جهد الحلفاء العسكري واستفادتهم من الخبرات الأمريكية في المجال الحربي على حد ما جاء في وثيقة عراقية[112].

ومع ذلك فقد احتفظت تركيا بحيادها الرسمي المعلن رغم الحاح الحلفاء عليها لتغيير موقفها، ففي مؤتمر القاهرة الذي عقد للفترة ما بين الثاني والعشرين – السادس والعشرين من تشرين الأول 1943 كرر الحلفاء طلبهم من تركيا بضرورة التخلي عن سياسة الحياد والانضمام الى الجهد العسكري للحلفاء واعلان الحرب على دول المحور، وإذا لم يكن بامكان تركيا تنفيذ ذلك فعليها السماح للحلفاء باستخدام الأراضي التركية لشن هجماتهم الجوية على اعدائهم، إلا أن الحكومة التركية رفضت ذلك[113].

كانت مواقف النخبة السياسية الحاكمة في تركيا تترجح حسب انتصارات الطرفين المتحاربين، ولحين هزيمة المانيا النازية في ستالينكراد في كانون الثاني ١٩٤٣ فان حكومة برلين كانت مستفيدة من موقف حكومة انقرة المحايد، الا أن الامور سرعان ما تغيرت لدى النخبة السياسية التركية عندما اخذت الاحداث تسير لصالح دول الحلفاء[114].

جاء لقاء روزفلت وتشرشل مع رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو في كانون الاول ١٩٤٣ فرصة لجس نبض تركيا إزاء الطرفين المتحاربين، فقد عرض المسؤولان الأمريكي والبريطاني على الرئيس التركي مسالة دخول تركيا الى الحرب بجانب الحلفاء لان ذلك من شانه تسهيل وتنفيذ

خطة تشرشل القائمة على اساس الهجوم على البلقان لاحراز انتصار كبير على دول المحور والتعجيل بانهاء الحرب لصالح الحلفاء، إلا أن الاتراك رفضوا طلبات الحلفاء تحت ذريعة عدم كفاية قدراتهم العسكرية على تنفيذ الخطة[115].

كان دخول الجيش التركي الى جانب الحلفاء ن يكلف الأمريكيين كثيرا لان ذلك يستلزم تجهيزه بالسلاح والعتاد اللازم لدخول مثل هذه الحرب التي كان يتقرر فيها مصير دول وشعوب، كما كان دخوله الحرب يعني تطوير قدراته العسكرية لان قدرات الحلفاء أكبر من قدراته التسليحية، فضلاً عن ذلك فإن اتساع الجبهة العسكرية لتركيا لتشتت قوات الحلفاء ويجعلهم في وضع صعب[116].

تضمنت خطط تشرشل التي حاول ان يشرك الاتراك لتنفيذها ضرب قوات المحور بمساعدة من القوات التركية واشتراكها الفعلي بها، لذلك كان من الطبيعي أن يقول الرئيس التركي عصمت اينونو لتشرشل ((إننا لا نرغب ان تحتل تركيا من قبل المانيا، وان تحرر من قبل الاتحاد السوفيتي))[117].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان ١٩٤٤ بواسطة سفيرها في انقرة الضغط على الحكومة التركية من أجل قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا مستخدمة الاسلوب الاقتصادي لتحقيق ذلك، فقد بلغت المساعدات الأمريكية لتركيا خلال المدة من عام 1941 حتى عام 1944، (101,8) مليون دولار، ونتيجة لذلك، ولاسباب أخرى وافقت تركيا على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا النازية في اب ١٩٤٤ بعد أن أدركت تركيا بأن ميزان القوى يميل كلياً لصالح دول الحلفاء وهزيمة دول المحور باتت وشيكة[118].

ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية بعد قطع تركيا لعلاقاتها مع المانيا النازية مساعداتها لها فأصبح حجم التجارة الأمريكية التركية حتى أواخر عام ١٩٤٤ ضعف ما كان عليه في بداية الحرب، وتم تصدير كميات كبيرة من الادوية والورق والجلد المدبوغ والحديد والملابس المستعملة الى تركيا[119].

وطلبت تركيا من المؤسسات الصناعية الأمريكية تزويدها بعدد من السفن الجديدة من أجل ضمها الى الاسطول التجاري التركي[120]، كما أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بدور مهم في توفير ما يحتاجه القطاع الزراعي التركي من الآلات الزراعية والجرارات، وانشات لهذا الغرض في تركيا مؤسسة المعدات الزراعية التركية التي اضحت مسؤولة عن انتاج وتوفير كل ما يحتاجه القطاع الزراعي من هذه المستلزمات الزراعية الانتاجية[121].

جاء دخول تركيا الحرب الى جانب الحلفاء في مؤتمر ((يالطا)) الذي عقد للمدة من الرابع حتى الحادي عشر من شباط 1945 بعد أن وجد الاتراك ان هزيمة دول المحور باتت مؤكدة تماما، واثر الضغط الذي مارسه الحلفاء ضدها من اجل جرها الى خندقهم القتالي[122].

الخاتمة:

كان تركيا واحدة من الدول التي اتجهت نحوها الولايات المتحدة الامريكية بعد خروجها من نظام العزلة التي عاشها لأسباب متعددة، فبحكم موقع تركيا الاستراتيجي وأهميتها في منطقة الشرق الاوسط بدأت الرأسمالية الامريكية بالتحرك نحوها للحصول على موطيء قدم لها في الاقتصاد التركي.

لم تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من أن تنافس الدول الاوروبية للحصول على المكاسب الاقتصادية المهمة في تركيا بسبب قدم هذه الدول وحصولها على مرتكزاتها داخل الدولة العثمانية بوقت أسبق من الدخول الامريكي لهذه البلاد.

اتجهت المحاولات الامريكية نحو تركيا عبر مستويات عدة، فلم تكتف بالجانب الاقتصادي فحسب، وانما كانت ارسالياتها التبشيرية تمارس دورها في التمهيد للدخول الامريكي من خلال بناء المدارس والتطبيب ونشر الافكار والدعايات حول الحياة الامريكية المرفهة من أجل التأثير على قطاعات واسعة من الشعب التركي وكسب تعاطفه مع الامريكان.

وخلال المدة من تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وحتى نهاية الحرب العالمية الثاني عام 1945 تحولت تركيا الى دولة مهمة في المدرك الاستراتيجي ، وهيأتها الولايات المتحدة الامريكية لتحولها الى دولة مهمة بالامكان الاعتماد عليها في تنفيذ السياسة الامريكية في منطقة حيوية مثل منطقة الشرق الاوسط.

بالمقابل كانت تركيا بحاجة الى الدعم الامريكي في المحاولات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الامريكية لان الولايات المتحدة الامريكية أصبحت واحدة من ابرز الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية بين الرحبين ، وتحولت من دولة مدينة قبل الحرب العالمية الاول الى دولة دائنة للدول الاوروبية واكبر دولة اقتصادية وسياسية وعسكرية (Super Power) بعد هذه الحرب حصلت على امتيازات كبيرة على امتداد المعمورة عقب المؤتمرات والمعاهدات التي عقدت مع تركيا وغيرها من الدول الأخرى.

أسست الولايات المتحدة الامريكية في تركيا مرتكزات مهمة، وتمكنت من ايجاد قاعدة لها لدى الرأسمالية والبرجوازية وعدد من المثقفين الاتراك الذين كان يحدوهم الأمل في أن تتطور بلادهم

بفضل الدعم الامريكي في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكان ذبك اساساً للمرحلة اللاحقة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

الهوامش والمصادر:

---

(1) كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، 1978، ص31.

(2) للتفصيل عن القرصنة في البحر المتوسط يراجع: خليل حسين الزواري، النشاطات البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط، بيروت، 2002، ص93-100.

(3) S. Naser, Middle East, London, 1969, P.82.

(4) نوري عبد البخيت السامرائي، محاولات التغلغل الرأسمالي الامريكي في الامبراطورية العثمانية قبيل الحرب العالمية الاولى، " المؤرخ العربي" (مجلة)، العدد (3-4)، بغداد، 1986، ص67؛ كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، بغداد، 1992، ص132.

(5) H. Bull, Intervention in World Politics, Oxford, 1985, P.128.

(6) N. Morten Mears, Middle East, New York, 1943, PP.213-2145.

(7) E. G. Mears, Modern Turkey, New York, 1924, P.261.

(8) Qutied in: G. Gordon, American Relations With Turkey 1830-1930, New York, 1932,p.75.

(9) كريم مطر حمزة، سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا 1945 – 1960، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1999، ص19.

(10) في عام 1906 قام خمسون شخصية اميركية بتقديم التماس الى الرئيس الاميركي "تيودور روزفلت" ((1909 –1901) (T.Rosevelt) مطالبة إياه باستخدام القوة لايجاد حل للمسألة الارمنية، الا ان وزير خارجيته " ويلهو روست" (W.Roset) عارض ذلك ودعا الى اتباع سياسة عدم التدخل، لكن وصول اعضاء جمعية الاتحاد والترقي الى السلطة في الدولة العثمانية عام 1908 أدى الى تعرض ممتلكات المعاهد التبشيرية الأمريكية - الى الأضرار والعبث، فارسلت الولايات المتحدة الأمريكية قطعتين حربيتين الى المياه التركية لحماية ممتلكاتها التي تعرضت للضرر. ينظر: توماس. أي. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الاميركية مع الشرق الاوسط، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، المجلد الاول، د.ت، ص70–73 .

(11) P. Perkins, Internakional Relations, 3ed, Calcuta, 1970, P.647.

(12) توماس. أي . برايسون، المصدر السابق، ص73.

(13) مصطفى كمال، طريق تركيا الحديثة 1919– 1927، ترجمة كمال حسين أحمد، ج1، بيروت، 1978، ص98.

(14) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص19-20.

(15) هشام الخربوطلي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بيروت، 1999، ص38.

(16) المصدر نفسه، ص39.

(17) Ch. W. Hamiltion, American and Oil in the Middle East, Houston, 1962, PP.81-82.

(18) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص38.

(19) نوري السامرائي، العلاقات الأمريكية- التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بحث غير منشور، بغداد، د.ت، ص1.

(20) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص49.

(21) نوري السامرائي، العلاقات الأمريكية- التركية، ص1.

(22) S. Nicholas, Turkey, New York, 1969, P.77.

(23) نوري السامرائي، العلاقات الأمريكية- التركية، ص2.
(24) للتفصيل عن هذه المعاهدات يراجع : سلام حميد ناصر، المعاهدات الدولية بين الحربين، الكويت، 2002، ص37-50.
(25) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص80.
(26) ميتي ولد توماس ودرو ولسن (T.Woodro Wilson) الى عائلة غنية من ولاية فرجينيا حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة برنستون، واصبح رئيساً لها لمدة ثمان سنوات، وله مؤلفات عديدة، فضلاً عن مبادئه الاربعة عشر. للتفصيل عنه يراجع : سليم زعنون رؤوساء الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة تاريخية، بيروت، 2001، ص42-50.
(27) S. Nicholas Op. Cit, P.80.
(28) S. Nicholas I bid, P.81.
(29) Y. Sltyg, The United States of American's Policyes towards Turkish Straits, Pelleten, April, 1992, P.179.
(30) توماس جورج، تركيا الحديثة في سنوات الحرب العالمية الاولى وما بعدها، ترجمة سليم حنا، بيروت، 2002م، ص97.
(31) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص81.
(32) B. Shwadran, The Middle East, New York, 1999, P.86.
(33) مصطفى كمال، المصدر السابق، ص430.
(34) وهو مجلس ضم ممثلي الدول المنتصرة في الحرب وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا.
(35) S. Myilmaz, Turkey, New York, 1969, P.122.
(36) Quetid in : Y. Altug, Op. Cit, PP.181-182.
(37) ولد عصمت اينونو عام 1884، وهو سياسي وعسكري تركي تولى رئاسة للفترة من 1925 حتى1937، وعند وفة مصطفى كمال عام 1938 ثم أصبح رئيساً للجمهورية،= =توفي عام 1973 للتفصيل عنه يراجع : علاء طه ياسين النعيمي، عصمت اينونو حياته ودوره السياسي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006م.
(38) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص30.
(39) للتفصيل عن هذا المؤتمر يراجع: فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان واثره في البلاد العربية، ط2، بغداد، 1967.
(40) مصطفى الزين، اتاتورك وخلفاؤه، بيروت، 1972، ص145.
(41) ينظر: أمين شاكر وآخرون، تركيا والسياسة العربية، القاهرة، د.ت، ص115.
(42) ينظر: آلاء حمزة الفتلاوي، السياسة البريطانية تجاه تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، 2000م، ص174-195.
(43) H. Bull, Intervention in World Politics, Oxford, 1985, P.128.
(44) Qutied in: G. Gordon, Op. Cit, P.77.
(45) للتفصيل يراجع: زاهية قدورة، بدايات النشاط الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، بيروت، د.ت، ص53-60.
(46) نقلاً عن : ادوارد هدسن، النفط ومستقبل الطافة في الشرق الأوسط، تعريب : جلال محمد عباس، بيروت، د.ت، ص93؛
P. Perkins, Soil in Middle East 1919-1949, New York, 1955, P.647.

(47) ينظر : توماس. أي. برايبسون، المصدر السابق، ص70-73.

(48) B. Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London, 1961, P.73.

(49) قاسم خلف عاصي ألجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية 1923-1928، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1985، ص61.

(50) ينظر: هيثم الكيلاني، تركيا والعرب . دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد(6)، 1996، ص31.

(51) ولد مصطفى كمال أتاتورك في مدينة سلانيك عام 1880. التحق وهو في الثامنة عشرة من عمره بالمدرسة الحربية في استانبول، وكانت السياسة مدار اهتمامه مثلما كانت مدار اهتمام غيره من الطلبة. شارك في الحرب العالمية الأولى، واستطاع بعد الحرب أن يقود كفاح بلاده ضد القوى الغازية لها، انتخبه المجلس الوطني عام 1923 أول رئيس للجمهورية التركية بعد أن حارب الجيوش اليونانية التي احتلت بلاده وتمكن من طردها. كان متأثرا بالحضارة الغربية، واستمر رئيساً لتركيا حتى عام 1938 عندما توفي في هذا العام ليعقبه في الحكم رفيق دربه الطويل عصمت اينونو. للتفصيل عن مصطفى كمال يراجع مصطفى الزين، المصدر السابق، ص15-18.

(52) ينظر: محمد طارق فخري ألبياتي، دور الولايات المتحدة الأمريكية في تجذير العلاقات التركية – الإسرائيلية 1960 – 1996، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2005، ص10.

(53) عماد محمد حسن، التنافس الدولي على نفط الشرق الأوسط، الكويت،2004، ص78–79.

(54) صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي، الشرق الأوسط في مهب الريح، القاهرة، 1951، ص328.

(55) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع: أدور حنا جورج، تركيا بين الحربين العالميتين، بيروت، 2005م، ص93–113.

(56) Y. Altug, Op. Cit., PP.182–183.

(57) للتفصيل عنها يراجع: سليم أحمد محمد، دور الشركات الاميريكية في الشرق الأوسط، بيروت، 2001، ص29-40.

(58) خليل أحمد حليم، مؤتمر لوزان، بيروت، د.ت، ص81–82.

(59) ألاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص197–198.

(60) R .S Soyel, Turk Kurtulus savas dis politika, 2 Ankara, 1987, P.341.

(61) Ibid, P.341.

(62) S.Shaw and J.E Kurad,Gistolory Of The Ottman Empire and Modrn Turkey, Vol.2, London 1977, PP.365–368.

(63) R. S. Sonyel, Turk Kurlus savai, dis politika, Vol.2, Ankrara, 1987, P.341.

(64) صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي، المصدر نفسه، ص328.

(65) R. H. Maguns, Documents in the Middle East,U. S. A, 1969, P.49-50.

(66) في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام 1923 تم إعلان النظام الجمهوري في تركيا. للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع: حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا 1919 – 1923، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1989، ص142–144.

(67) حسين عبد الأمير، الامتيازات الأميركية في الشرق الأوسط، بيروت، 1990، ص43.

(68) V. Thomas and R. N. Frye, The unitel States and Turkrey and Iran, New York, 1962, P.142.S.

(69) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص35.

(70) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص35- ص36.
(71) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : سعاد حسن جواد، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1930، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص73 وما بعدها.
(72) أحمد علي، التطور الاقتصادي في تركيا، باريس، 1981، ص142.
(73) "صوت العراق" (جريدة)، بغداد،11 تموز 1930.
(74) سعاد حسن جواد، المصدر السابق، ص106.
(75) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص35.
(76) للتفصيل عن هذا التقرير يراجع :
J. A. Denovo ,American interests and Policies in the Middle East 1900 -1939 London, 1963, P.268.
(77) نهى عبد الكريم فرحان، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، 1984، ص8.
(78) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص36.
(79) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، التسلسل (311,720)، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 14 تموز 1937، الوثيقة رقم 16، ص89.
(80) P. Mensfield The Middle East apolitical and Economic survey, Newyork, 1973, P.511.
(81) A. John .the foreign Policy of U. S. A, New York, 1988, P.48.
(82) Ibid, P.49 .
(83) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص33.
(84) كريم مطر حمزة، المصدر السابق ، ص34.
(85) J. A. Denovo, Op. Cit, P.266.
(86) Ibid, P.229.
(87) R. S. Sonyel, Op. Cit, P.343.
(88) Y. Altug, Op. Cit., P.186.
(89) J. A. Denovo, Op. Cit, P.244.
(90) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل، 311/720، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهر تموز عام 1937 إلى وزارة الخارجية العراقية برقم 37/8/7 12 أيلول 1937، الوثيقة رقم 12، ص58.
(91) سهير حميد، الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها في الشرق الأوسط بين الحربين، بيروت، د.ت، ص78.
(92) T. Bailey Adoplomatic History of the American People,New York, 1950. P.735.
(93) J. Denovo, Op. Cit, P.229.
(94) مقتبس من : كريم حمزة مطر، المصدر السابق، ص40.
(95) باسيل دقاق، تركيا بين جبارين، بيروت، ١٩٤٧، ص٦٤.
(96) مذكرات فرانز فون بابن، ترجمة فاروق الحريري، ج٢، بغداد، 1985، ص٦٢٤.
(97) ينظر : توفيق حسن محمود، الخلفيات التاريخية لمضايق تركيا عبر الاتفاقيات 1974-1774، بحث غير منشور، أربيل، ١٩٨٧، ص٤١.
(98) E. Bislee, The New Turls, Pionears of Republie 1920 - 1950 New York, , 1951, P.29.
(99) Vali, Ferenc A, The Turkish Streits into Nato, P.60.
(100) حسين محمد سلام، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية، الموصل، ٢٠٠٢، ص١٢٣-١٢٤.

(101) Voli , Fercnc A, Bridge Across The Bosporus, PP.30-31.

(102) للتفصيل عنها يراجع :

J. Harry, Defense of Middle East, New York, 1973, PP.112-113.

(103) د. عادل محمد خضر، الممرات التركية وتأثيرها على العلاقات الدولية، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٦-١٧.

(104) The Memoirs of Cordell Hull, Vol.11, New York, 1948, P.929.

(105) Y. Altug, The United States of Americas Policyes towards Turkish Srraits, Belleten, Dort Ayda Bircikar, April, 1992, P.187.

(106) The New York Times, 12/11/1942.

(107) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص٤٢.

(108) L. V, Thomes and R. N. Frye, Op. Cit., P.92.

(109) The Momoirs of Cordell Hull, Op. Cit., P.1373.

(110) S. N. Fishor, The Niddle East Ahistory, New York, 1909, P.478.

(111) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص43.

(112) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 311/721، تقرير من القنصلية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٤٢، الوثيقة رقم ٨٢، ص٩٣.

(113) كيث سيلزبري، نقطة التحول، ترجمة زهير السمان، مراجعة د. صالح العابد، بغداد، ١٩٨٦، ص١٨٥-١٨٦.

(114) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د. سلمان داود الواسطي و د. حمدي حميد الدوري، بغداد، ٢٠٠٠م، ص٢٣٠.

(115) S. F. Bemis, Adiplomafic history of The Unired States, New Yorlo, 1955, P.890.

(116) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص47.

(117) مقتبس من :

Ferenc A. Vali, The Turlish Straits and Nato, Stanford, Calif, The Hoover Institution Press, 1972, P.32.

(118) د. ك . و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 311/161، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1 أيار ١٩٤٤، الوثيقة رقم ٢١، ص٤٧.

(119) د. ك . و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 311/4919، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1945/4/30، الوثيقة رقم 46، ص٩٠.

(120) د. ك . و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 311/4921، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1944/12/19، الوثيقة رقم 66، ص٩٠.

(121) كريم مطر حمزة، المصدر السابق، ص48.

(122) Thomas A. Baily, Adiplomatic history of The American People, New York, 1950, P.827.

U. S. Policy Towards Turkey 1914-1945

Prof Dr. Isam Kadhim Abdul Ridha

College of Education

Al-Mustansiriyah University

essamalfile@gmail.com

Keywords: Turkey, American policy, Mustafa Kemal

Summary

The Americans did not rush into the Middle East in general, and Turkey in particular, early on, as was the case with other countries that found their growing interests necessitating an attempt to dominate the economic, military, and political conditions in this Middle Eastern country. Perhaps the most important reasons behind this are the lack of an urgent need for American capitalism to access the markets of the Ottoman Empire, the dominance, penetration, and ambitions of other European countries in this empire, as well as the geographical distance between the United States and these countries, and the lack of sufficiently developed means of transportation to mitigate the impact of this distance. Therefore, it was natural that the Americans did not rush into this area much, and were late, compared to others, in their attempts to extend their influence into this region.